تقديم

تعود العلاقة التاريخية المباشرة بين الهند وفلسطين لأكثر من أربعة قرون خلت، وذلك عندما قدم رجل هندي صالح يدعى (بابا فريد الدين مسعود شكركنج) إلى مدينة القدس من أجل العبادة وزيارة المسجد الأقصى،حيث قدم له الفلسطينيين خدمات تليق به، فأسكنوه في غرفة تابعة للأوقاف إلى الشمال من المسجد الأقصى، وهي مكان الزاوية الهندية الآن، فأقام أربعين يوماً غادر بعدها إلى الهند، ليتوافد بالتالي مسلميها إلى المسجد الأقصى واتخذوا تلك الغرفة مقراً لهم، ومن ثم اشتروا الأراضي المجاورة للزاوية وجعلوها وقفاً للمسلمين الهنود حيثما أقاموا.

ونظراً لما تمثله فلسطين من أهمية دينية كبرى للمسيحيين كونها مهد السيد المسيح عليه السلام، وللمسلمين باعتبارها أول قبلة لهم في صلاتهم، ولوجود المسجد الاقصى المبارك الذي أسرى من رحابه النبي محمد صلى الله عليه وسلم إلى السموات العلى في ليلة الاسراء والمعراج، ولكثير من الكرامات الربانية لفلسطين عموماً، ارتبط المسلمون والمسيحيون في كل مكان على وجه هذه البسيطة بهذه الارض دينياً وروحياً، ما حدا بالكثير منهم لزيارتها والتبرك بمقدساتها، وكان في مقدمتهم مسلمو الهند، الذين كانوا يأتون بين الحين والآخر أفواجاً أفواجاً لزيارة الارض المقدسة والصلاة في مسجدها الاقصى.

وبتعاقب الايام وتوالي السنون ارتبط مسلمو ومسيحيو الهند بفلسطين أكثر فأكثر، حيث شهد العقدان الثاني والثالث من القرن العشرين ارتباطاً وثيقاً بين رجالات الثورة والحكم في فلسطين والهند،حيث بذل مولانا محمد علي (رئيس حركةالخلافة وأحد زعماء حزب المؤتمر في الهند) جهداً واسعاً وتضحية عالية من أجل فلسطين، حيث قدم اليها، وبمعية شقيقه شوكت علي، ليدافعا عن فلسطين من شر الاستعمار البريطاني، الذي كان في الوقت نفسه محتلاً لارضهما الهند. هذا الرجل والقائد الهندي العظيم دافع عن القضية الفلسطينية باعتبارها قضية جميع العرب والمسلمين في كل مكان، فلم يبخل بالمال أو الرجال أو الجهد أو الكلمة الحقة، ليلقى ربه وهو ينافح عن هذه القضية في عقر دار الاستعمار بلندن، ومن ثم

لتتشرف أرض فلسطين وشعبها بوجود جثمان هذا الزعيم الهندي في باحة المسجد الاقصى المبارك.

ولوجود الاستعمار البريطاني في كل من البلدين (الهند وفلسطين) فقد أدى تشابه التجربتين الفلسطينية والهندية، في التحرر الوطني، وأمل التخلص من الاحتلال إلى تقارب في الفكر السياسي، والسياسة الخارجية لكلا الطرفين، وتوثيق أواصر العلاقات المختلفة بين الجانبين، وقد تجلى ذلك، بداية، في رفض الهند للقرار الدولي رقم (181) الذي نص على تقسيم فلسطين، كما كان للمهاتما غاندي موقف مشرف لمساندة القضية الفلسطينية، حيث أدان بريطانيا لقيامها بتبني مشروع تقسيم فلسطين، كما وعبّر عن تعاطفه الكامل مع العرب في صراعهم ضد الاستعمار من أجل الحرية. وقال كلمته الشهيرة: "إن الدعوة لإنشاء وطن لليهود لا تعني الكثير بالنسبة لي، ففلسطين تنتمي للعرب تماماً كما تنتمي إنجلترا للإنجليز أو فرنسا للفرنسيين، ومن الخطأ فرض اليهود على العرب، وما يجري الآن في فلسطين لا علاقة له بأية منظومة أخلاقية".

وفي العقدين الخامس والسادس من القرن الماضي، أي في ذروة الحرب الباردة، تلاقت الحركة الوطنية العربية بقيادة جمال عبد الناصر مع نظيرتها الهندية بزعامةجواهرلال نهرو، في إطار التجمع الأفرو- أسيوي في العاصمة الإندونيسية "باندونغ" في نيسان 1955، والذي أدى إلى التعاون والتفاهم الفكري بين الطرفين لبلورة سياسة الحياد الإيجابي، وعدم الانحياز، وهي السياسة التي عبرت عن رغبة الدول حديثة الاستقلال في الحفاظ على استقلالها وحريتها، وحرصها على العمل لتحقيق السلام الدولي، ورفض سياسة الأحلاف والتكتلات. وهذه الحركة أوجدت رابطة قوية في العلاقات الهندية- العربية، لا سيما من خلال الصلات التاريخية مع الزعيم الهندي جواهر لال نهرو، والتي كان لها أثر إيجابي وملحوظ في مساندة وتأييد الشعب العربي الفلسطيني وقضيته العادلة.

وبعد نكسة حزيران 1967م، وما أفرزته من هزيمة العرب أمام إسرائيل، أعلنت الهند عن إدانتها للعدوان الإسرائيلي، وتأييدها الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني، كما وطالبت القوات المحتلة بالانسحاب من كافة الأراضي العربية، إلى جانب تأييدها لقرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1967، والمطالبة بانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها في الرابع من حزيران من العام ذاته.

وفي عقد السبعينيات من القرن العشرين تعمقت الاتصالات بين الجانبين الفلسطيني والهندي، بحيث نجم عنها تأييد الهند لقرار مجلس الأمن الصادر عام 1975، والذي اعتبر الصهيونية صورة من صور العنصرية. وفي أوائل الثمانينيات اجتمع وزراء خارجية دول عدم الانحياز في العاصمة الهندية نيودلهي وأعلنوا في بيانهم الختامي، عن أن منظمة التحرير الفلسطينية منظمة شرعية، ولها الحق في تمثيل الشعب الفلسطيني، الذي يجب أن يقيم له دولة مستقلة على أرضه.

وبإعلان قمة الجزائر في العام 1988، عن قيام دولة فلسطين، كانت الهند أول دولة في العالم بعد الدول العربية، تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وفي آذار مارس 1980 منحت الحكومة الهندية مكتب المنظمة في نيودلهي الاعتراف الدبلوماسي الكامل، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بإعلان دولة فلسطين عام 1988، وطالبت بضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على أراضيه المحتلة عام 1967. وبعد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية طبقاً لـ"اتفاقات أوسلو" افتتحت الهند مكتباً تمثيلياً لها لدى السلطة في حزيران (يونيو) 1996. ولا تزال الهند إلى يومنا هذا تواصل دعمها للقضية الفلسطينية وتساهم في تقديم الدعم المالي والمعنوي والفني للشعب الفلسطيني ومؤسساته الرسمية والاهلية.

وتأسيساً لكل ما سبق ذكره، فقد جاءت دراسة (السياسة الخارجية الهندية تجاه القضية الفلسطينية 1947- 2005) التي أعدها الباحث محمود الفطافطة لتشكل العمود الفقري في وضع المداميك الرئيسة لبحث ومعالجة هذه العلاقة الثنائية، لا سيما من خلال إطار السياسة الخارجية بالعلاقات الدولية، وصولاً إلى تثبيت العديد من التوصيات التي تضيف تعزيز وتعميق العلاقة بين الهند وفلسطين تاريخياً وسياسياً... الخ).

هذه الدراسة التي سلك فيها الباحث الفطافطة أسس المنهج العلمي القائم على الموضوعية، والشمولية، والتوازن، تعتبر نوعية في محاورها ومضامينها، وفريدة في طرق أبوابها، حيث بذل الباحث (مشكوراً) جهوداً مضنية حتى يخرج لنا دراسة أكاديمية، علمية، تعتبر الاولى من نوعها، ليستطيع بذلك من المساهمة القيمة في رفد المكتبة الفلسطينية والعربية بهذا المرجع الغني بمعلوماته، والذي سيقدم الكثير من الإفادة للباحثين في السياسة الخارجية، لا سيما المتخصصين بقضايا منطقة جنوب شرق آسيا.

وبهذا، نتمنى على الدارسين في العلاقات الدولية في الوطن العربي أن ينحوا منحى الباحث الفطافطة، ويقوموا بإعداد دراسات علمية وأكاديمية في قضايا كثيرة ذات صلة مباشرة بين العرب والهند، مع تقديمي جزيل الشكر والامتنان للأخ والصديق الفطافطة على مساهمته الجادة والمتميزة، راجياً أن يوفقه الله في الاستمرار في تميزه البحثي، وأن يغني المكتبة العربية والفلسطينية بأطروحة دكتوراه تبحث وتعالج إحدى القضايا المرتبطة بالعلاقة بين (الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي)، ولكن في إطار موقف إحدى دول جنوب آسيا، سواء الهند أو غيرها، مع الملاحظة هنا أن دراسة الفطافطة هي الأولى من نوعها في جامعة فلسطينية تنحى باتجاه علاقة فلسطين مع إحدى دول جنوب شرق آسيا.

ذكر الرحمن محمد علي

سفير الهند السابق

لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

المقدمة

تُعتبر السياسة الخارجية للدول من القضايا المهمة والمثيرة للجدل في عالمنا اليوم، وذلك بسبب جملة التطورات التي طرأت على دراسة هذه السياسة بشكل خاص، والعلاقات الدولية بصورة عامة، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي أبرزها الثورة المنهجية في تحليل السياسة الخارجية، واتساع أهمية هذه السياسة، وتنشيط دورها في تحقيق ازدهار وتقدم المجتمعات، إضافة إلى بقاء وديمومة النظم السياسية.

وتتم بلورة وتنفيذ هذه السياسة وفق مقتضيات ومؤثرات متداخلة، يصعب فصلها عن بعضها البعض، فمنها ما هو مرتبط بالظروف الداخلية، كطبيعة نظام الحكم وجماعات الضغط والتفاعلات المختلفة في بنية المجتمع، وأخرى بالمحيط الخارجي، كالموقع الإستراتيجي والمصالح وغيرهما. وإن لكل ذلك انعكاسات على سلوك وتوجه صانع القرار بخصوص هذه السياسة الخارجية.

والمتابع للمتغيرات الدولية الرئيسة التي حفلت بها سنوات العقدين الأخيرين، يجد أثراً كبيراً، قد ارتسم على الخريطة العالمية الجديدة، متمثلاً جزءاً منه في محاولة بعض الدول الآسيوية بالحصول على موقع متقدم في هذا (العالم الجديد)،عبر القيام بلعب دور فاعل ومؤثر في إقليمها، يكون مدخلاً مناسباً لها للتحول إلى قوة عالمية، تشارك في تفاعلات المشهد السياسي الدولي.

ومن هذه الدول، الهند، التي لديها طموح لافت نحو الصعود الإستراتيجي، سواء الإقليمي والعالمي، منطلقة في ذلك، من اعتبارها الدولة الثانية سكانياً على مستوى العالم، والمرتبة مثلها أيضاً في عدد براءات الاختراع، والرابعة مساحة، كما وأن جيشها يمثل رابع أكبر جيش في العالم، وأسطولها السادس، علاوة على ما تتوافر فيها من موارد بشرية ومادية هائلة، وامتلاكها للسلاح النووي، إلى جانب سعيها المتواصل للحصول على مقعد دائم لدى مجلس الأمن.

فهذه الدولة، سعت، خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة، إلى تفعيل أدوات سياستها الخارجية، وتوسيع دائرة نشاطها الدبلوماسي تجاه عدد من دول العالم، والتي كان من

ضمنها دول المنطقة العربية التي يجمعها مع الهند ذات القارة (آسيا) وتشابه الحالة الاستعمارية التي فرضت على الطرفين، إلى جانب قدر من التقارب في بعض جوانب المنظومة المعرفية.

ولمعرفة حقيقة مجريات وأبعاد علاقة الهند بالوطن العربي وقضيته المركزية، فلسطين، ارتأينا تحديد موضوع الرسالة، في دراسة السياسة الخارجية الهندية تجاه القضية الفلسطينية، وما يرتبط بها من تفاصيل ومواقف إزاء الصراع العربي- الإسرائيلي.

أهمية الدراسة وأهدافها

انطلقت الرغبة في إعداد هذه الرسالة، من الأهمية المتنامية للهند، باعتبارها دولة مؤثرة في النظامين الإقليمي والدولي. ولهذا، فمن الضروري معرفة موقفها الحقيقي إزاء هذه القضية حتى يمكن الوصول إلى تحقيق الفائدة المرجوة من الدراسة، والمتمثلة برفد المكتبة الفلسطينية والعربية بمرجع أكاديمي، يُؤمل أن تتسم معلوماته بالشمولية والدقة.

وتتضاعف أهمية هذه الدراسة، لأن أية دراسة لم تكتب حتى الآن حول سياسة الهند الخارجية تجاه القضية الفلسطينية كما اتضح بعد إجراء المسح الببلوغرافي الذي تم القيام به، إلى جانب أنها تسعى لتوفير كم معلوماتي حول هذه السياسة، سيغطي جزءاً، ليس باليسير، من النقص المتعلق بهذا الموضوع، لا سيما في ضوء عدم توافر دراسات أكاديمية كافية حول الموقف الهندي من هذه القضية، علاوة على أن فهم طبيعة ومتطلبات هذا الموقف سيساعد الفلسطينيين والعرب- إن أرادوا- في صياغة سياسة علاقات خارجية موحدة، وفاعلة مع هذه الدولة الآسيوية التي قد تشكل يوماً قطباً عالمياً له تأثيره الملموس في ضبط منظومة العلاقات الدولية. ولعل قيامها بتعيين مبعوث خاص لعملية السلام في المنطقة، وتردد مسؤوليها بين الحين والآخر لزيارة دولها يعتبر إحدى أو أولى تجليات هذا الأثر.

أما أهداف الدراسة فهي تسعى إلى تحقيق ما يأتي:

أ. التعرف إلى موقف السياسة الخارجية الهندية من القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في التحرر والاستقلال بصورة خاصة، والموقف من قضايا الصراع العربي- الإسرائيلي بشكل عام.

ب. رسم صورة شاملة، ودقيقة لتحولات هذه السياسة؛ خصوصاً فيما يتعلق بتوجهها الملحوظ نحو إسرائيل وتمتين العلاقة السياسية والإقتصادية والعسكرية معها.

ج. التوصل إلى معرفة الإمكانات المتاحة لصانع القرار العربي والفلسطيني بهدف تيسير التعامل، وديمومة الاستفادة من الثقل الهندي المتصاعد على الصعيدين الإقليمي والدولي.

د. معرفة موقف الهند تجاه القضية الفلسطينية من خلال المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة وحركة دول عدم الإنحياز التي لعبت الهند دوراً رئيساً في تأسيسها.

إشكالية الدراسة وفرضياتها

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤال رئيس وهو: لماذا انحرفت الهند- كما يرى البعض- في سلوكها الخارجي صوب إسرائيل، عبر إقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها في العام 1992، وتأييدها إلغاء قرار مجلس الأمن الذي يعتبر الصهيونية إحدى صور العنصرية، وذلك بعد أن وصفت حكوماتها المتعاقبة بالمؤيدة للقضايا العربية، وفي مقدمتها قضية فلسطين، ولفترة تزيد عن أربعة عقود عقب الحرب العالمية الثانية. ومن هنا تبرز الإشكالية في فهم هذا السلوك ومعرفة العوامل المؤثرة فيه، ومدى انعكاسه على مجريات ومستقبل القضية الفلسطينية.

كما ستحاول الدراسة أيضاً، الإجابة على جملة من الأسئلة الفرعية تتمثل بعضها في الآتي:

ما هي أهم التحولات التي شهدها الموقف الهندي تجاه القضية الفلسطينية؟ وكيف تطور هذا الموقف على امتداد فترة الصراع العربي- الإسرائيلي؟ وهل اقتراب الهند نحو إسرائيل، هو تحول إستراتيجي نابع من تأثير المصالح والأيديولوجيا، أم مجرد علاقة دبلوماسية تقليدية بين دولتين؟ وما هو حجم تأثير السياسة الخارجية الهندية إزاء القضية الفلسطينية على التطورات التي تشهدها وتتفاعل معها؟ وهل للتغيرات الدولية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 أثر في سياسة هذه الدولة نحو تلك القضية؟ وكذلك، ما هو أثر البيئة الداخلية الهندية على موقف الهند من قضية فلسطين؟ وأخيراً، ما هو مقدار الدور الذي يمكن أن تلعبه الهند في إيجاد تسوية سياسية للقضية الفلسطينية التي تعتبر العمود الفقري لهذا الصراع؟

وبخصوص الفرضيات التي تنطلق منها الدراسة فتتمثل في:

أ. العلاقة الهندية- العربية، وبضمنها الفلسطينية، اعتمدت بعد الحرب العالمية الثانية على عامل الأيديولوجيا عبر التضامن المتبادل؛ وذلك لتشابه حالة الطرفين (العربي والهندي) المتمثلة في التخلص من الإستعمار البريطاني، والوصول إلى التحرر والاستقلال. ولكن بانتهاء فترة الحرب الباردة، وما أفرزته من تغيرات كونية ملموسة، أخذت العلاقة الهندية مساراً آخر تجسد في الاقتراب من إسرائيل، والتأكيد على المصلحة. لذلك ركزت الهند في سياستها الخارجية تجاه الدول عقب هذه الفترة على تحقيق مصالحها القومية والدولية. فبحجم المصالح، تتبلور طبيعة ومقدار المواقف.

ب. بعد تفرد الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة على العالم عقب انهيار الإتحاد السوفيتي الذي كان مسانداً للهند، وفي ظل الضعف العربي وتصاعد وتيرة تفتته بسبب حرب الخليج الثانية، وجدت السياسة الخارجية الهندية مصلحتها تكمن في التقرب من الولايات المتحدة وحليفتها العضوية إسرائيل، لا سيما وأن الفترة التي أعقبت هذين المتغيرين، شهدت صعوداً لحزب بهاراتيا جاناتا اليميني، وتبوء زعيمه آتال بهاري فاجباي، مقاليد الحكم عام 1998، والذي عُرف عنه انحيازه لإسرائيل وسياساتها.

ج. إذا لم يقم العرب، بوضع إستراتيجية محددة، وواضحة، تجاه الهند؛ فإن صانع القرار في سياسة الهند الخارجية، سيضاعف من ارتباطاته مع إسرائيل ويجذرها. وهذا الأمر سينجم عنه بواعث سلبية على واقع ومستقبل الفلسطينيين والعرب عموماً.

الإطار الزمني للدراسة

حددت الفترة الزمنية للدراسة، من العام (1947 ولغاية عام 2005م). ففي العام 1947 صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181)، الذي ينص على تقسيم فلسطين، بحيث عارضته الهند لأسباب سنأتي على تفصيلها في متن الدراسة. وفي العام الذي تلاه أعلن عن قيام دولة إسرائيل، لتبرز منذ ذلك التاريخ العناصر المختلفة للصراع (الفلسطيني العربي- الإسرائيلي)، مع الإشارة إلى أن البداية الحقيقية لاعتراف الهند بإسرائيل واقعياً ترجع إلى 17أيلول 1950، عبر موافقتها على تأسيس مكتب تجاري لها في بومباي، ومن ثم ليتحول إلى قنصلية إسرائيلية في حزيران 1953[1].

[1]. عكاشة، سعيد.العلاقات العربية - الهندية، الآمال والطموحات، السياسة الدولية، العدد 146، تشرين أول 2001. ص66.

وفي العقدين الخامس والسادس من القرن الماضي، أي في ذروة الحرب الباردة، تلاقت الحركة الوطنية العربية بقيادة جمال عبد الناصر مع نظيرتها الهندية بزعامة نهرو، في إطار التجمع الأفرو- آسيوي في العاصمة الإندونيسية "باندونغ" في نيسان1955، والذي أدى إلى التعاون والتفاهم الفكري بين الطرفين لبلورة سياسة الحياد الإيجابي، وعدم الإنحياز، وهي السياسة التي عبرت عن رغبة الدول حديثة الاستقلال في الحفاظ على استقلالها وحريتها، وحرصها على العمل لتحقيق السلام الدولي، ورفض سياسة الأحلاف والتكتلات[1]. وهذه الحركة أوجدت رابطة قوية في العلاقات الهندية- العربية، لا سيما من خلال الصلات التاريخية مع الزعيم الهندي جواهر لال نهرو.

وبعد نكسة حزيران 1967م، وما أفرزته من هزيمة العرب أمام إسرائيل، أعلنت الهند عن إدانتها للعدوان الإسرائيلي، وتأييدها الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني، كما وطالبت القوات المحتلة بالإنسحاب من كافة الأراضي العربية،إلى جانب تأييدها لقرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1967، والمطالبة بانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها في الرابع من حزيران من العام ذاته[2].

وفي عقد السبعينيات من القرن العشرين تعمقت الاتصالات بين الجانبين الفلسطيني والهندي، بحيث نجم عنها تأييد الهند لقرار مجلس الأمن الصادر عام 1975، والذي اعتبر الصهيونية صورة من صور العنصرية[3]. وفي أوائل الثمانينيات اجتمع وزراء خارجية دول عدم انحياز في العاصمة الهندية نيودلهي وأعلنوا في بيانهم الختامي، عن أن منظمة التحرير الفلسطينية منظمة شرعية، ولها الحق في تمثيل الشعب الفلسطيني، الذي يجب أن يقيم له دولة مستقلة على أرضه[4].

وبإعلان قمة الجزائر في العام 1988، عن قيام دولة فلسطين، كانت الهند أول دولة في العالم بعد الدول العربية، تعترف بهذه الدولة، وتفتح لها سفارة في عاصمتها نيودلهي[5]. ولكن

---

[1]. عبد العال، عبد الرحمن. الهند. انظر: العلاقات العربية- الآسيوية (ميتكس، هدى، السيد صدقي عابدين "تحرير". (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، 2005)،ص208.

[2]. شفيق، منير. فلسطين في الأمم المتحدة. شؤون فلسطينية،العدد 38،أكتوبر 1974. ص16.

[3]. طعمة، جورج. قرارات الأمم المتحدة بشان فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1982). ص45.

[4]. الخطيب،سعادة.منظمة التحرير الفلسطينية وحركة عدم الانحياز.(عمان:دار الكرمل،1989) ص8.

[5]. أبو الفتوح،عبد الحميد.عرفات والوفد الفلسطيني في زيارة الهند".شؤون فلسطينية.عدد 101،نيسان 1980.ص125.

بإقدام بعض قادة العرب، وبمعية منظمة التحرير الفلسطينية على (تعزيز) مسار التسوية مع إسرائيل عبر عقد مؤتمر مدريد في بدايات العقد الأخير من القرن الماضي، أخذت علاقة الهند بإسرائيل، صورتها الأكثر رسمية ووضوحاً، وذلك، باعتراف الأولى بالأخيرة، اعترافاً كاملاً في عام 1992، وبعد أن تراجعت عن موقفها السابق الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية لتصوت على إبطاله في1991[1]. وبتعميق هذا المسار من خلال إعلان المبادئ (أوسلو) في العام 1993، وما شهده العالم من تقلبات كبيرة في خريطته السياسية، خصوصاً أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001، تكثفت العلاقات الهندية-الإسرائيلية، وتضاعفت أوجه التعاون بينهما، وبمجالات عدة، أهمهاالمجالان العسكري والاقتصادي.

منهج الدراسة وبُعدها النظري

المنهج هو الطريقة التي يستخدمها الباحث لدراسة ومعالجة مشكلة أو ظاهرة يطرحها موضوع البحث، والذي على أساسه يحدد الدارس طبيعة المنهج الذي سيتبعه. وإذا استخدم الباحث منهجاً لا ينسجم ومشكلة الدراسة، فإنه لا يستطيع الوصول إلى استنتاجات منطقية تعكس استقراءً أو استنباطاً صحيحاً لواقع هذه الدراسة.

وعليه، فإن المنهج التاريخي هو المنهج المناسب للدراسة، باعتبار أن هذا المنهج يستخدم في دراسة الظواهر والمواقف، والأحداث، التي مضى عليها زمن قصير أو طويل، فهو مرتبط بدراسة الماضي وأحداثه ومعالجتها، كما ويساعد في فهم الحاضر واستشراف المستقبل. وكذلك لا بد من استخدام المنهج الوصفي الذي يصف مضمون وخصائص الدراسة قيد البحث بمراحلها وتطوراتها المختلفة، إلى جانب ذلك، سيتم الأخذ أيضاً بأسلوب التحليل، لإغناء الدراسة والإجابة على أسئلتها، وتحقيق أهدافها،أي أن المنهج المستخدم هنا هو: "منهج التحليل التاريخي"، حتى يتم بوساطته تحليل واستقراء موضوع الدراسة.

وانطلاقاً من استخدام هذا المنهج، سيتم الرجوع إلى الأدبيات المختلفة، ومن مصادر متعددة تناولت السياسة الخارجية الهندية نظرياً، والموقف الهندي من الصراع العربي-الإسرائيلي عموماً، والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص. وقد تعددت هذه الأدبيات

[1]. كيوان، مأمون. الأمم المتحدة وقضايا الصراع العربي- الصهيوني. مجلة معلومات دولية. العدد 62،حزيران 2000. ص42.

لتشتمل على مصادر أولية وثانوية وباللغتين العربية والإنجليزية. فأما المصادر الأولية فتحتوي على الوثائق والإصدارات والنشرات الرسمية والصحف والمقابلات الشخصية، في حين أن المصادر الثانوية ستتضمن الكتب والمقالات والدراسات العلمية والتقارير السنوية والإنترنت وغير ذلك.

هذا من حيث المنهج المتبع في الدراسة، أما بخصوص البعد النظري الذي سيجري تطبيقه كضرورة لتحقيق أهداف الدراسة، فسوف يتم الاعتماد على نظريتين: الأولى، النظرية الليبرالية، بشقيها الكلاسيكي والمعاصر، و التي ستكون النظرية الأساس في معالجة مضامين وأبعاد هذه الرسالة، في حين سيستعان بنظرية صنع القرار، باعتبار أن السياسة الخارجية محصلة لعملية اتخاذ القرار التي تبلورها عدد من الأجهزة العاملة في ميدان هذه السياسة، حتى تساهم بدورها في تحديد قواعد التعامل مع المتغيرات والظواهر الدولية الراهنة والمحتملة، ومن ثم صياغة برنامج عمل، يتم تنفيذه في المجال الخارجي.

وسيتم بداية، استعراض مفاهيمي للنظرية الليبرالية، بحيث يرجع لفظ "الليبرالية" من حيث الاشتقاق اللغوي إلى اللفظ اللاتيني "Liberales" الذي يعني (الشخص الكريم، النبيل، الحر). ومن بين هذه الدلالات الاشتقاقية التي يحملها هذا اللفظ نجد أن المعنى الأخير (أي: الشخص الحر) هو المعنى الذي سيكون مرتكز البناء الدلالي للمفهوم لاحقاً. مع الملاحظة أنه حتى نهاية القرن الثامن عشر لم يكن لفظ الليبرالية متداولاً، بل كانت الكلمة الشائعة هي (ليبرال) (libéral) التي قصد بها وقتئذ (الشخص المتحرر فكرياً)[1].

وبنهاية القرن التاسع عشر أصبح لفظ الليبرالية كدال على رؤية مذهبية، لها أساسها الفكري، ونظريتها السياسية والاقتصادية. ومن هنا أخذت هذه الرؤية تشهد تباينات واضحة، تصل أحياناً إلى درجة الإختلاف الشديد بين الرؤى. فالفكر الليبرالي عند جون لوك مثلاً يتمايز عن ليبرالية ماديسون، وليبرالية فريدريك هايك تختلف عن ليبرالية توكوفيل، والليبرالية بمنظورها التحرري الإطلاقي مع فريدمان أو بوشانان أو نوزيك تختلف عن الليبرالية بمنظورها الكينزي[2].

---

[1]. الجميل، سيار. الليبرالية القديمة والجديدة، المعاني والمبادئ والمفاهيم. انظر www.alitijahalakhar.com/2006/6/9.

[2]. جراي، جون. ما بعد الليبرالية، دراسات في الفكر السياسي. أحمد محمود "ترجمة"، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص28.

أما على المستوى الواقعي فإن الأمر أكثر إشكالاً وتعقيداً، فلليبرالية أنماط واجتهادات مختلفة، والباحث في سياقاتها المجتمعية، وتحديداً السياسية والاقتصادية منها، ينبغي أن يتزود برؤى وأدوات منهجية أعمق من مجرد القراءات السريعة التي تركز غالباً على البعد الأيديولوجي أو النظري السياسي فحسب. ولم تتبلور الليبرالية، كنظرية في السياسة والاقتصاد والاجتماع على يد مفكر واحد، بل أسهم عدة مفكرين في إعطائها شكلها الأساس. ففي الجانب السياسي يعتبر (جون لوك) 1632ـ 1704م، أهم وأول الفلاسفة إسهاماً في إثراء مضامينها. وفي الجانب الإقتصادي (آدم سميث) 1723ـ1790م. وكذلك كان لكل من (جان جاك روسو) 1712ـ1777م و(جون ستيوارت مل) 1805ـ1873م، إسهامات واضحة في تطورها، وصولاً إلى مفكرين ومنظّرين غربيين في القرن العشرين، وبضمنهم كارل ماركس وانجلز وماكس فيبر وهيوم. فهؤلاء كانوا قد خلقوا أفكارهم في ظل عالم ليبرالي ومن خلال أدوات ليبرالية (أي: تحررية)[1].

ومن الملاحظ أن الجدل حول الليبرالية كفكرة، ومن ثم كأداة للتطبيق في بيئات مجتمعية مختلفة لم يقتصر على واقعنا العربي، بل ساد- ولا يزال- مجتمعات متعددة، فالكل يتحدث اليوم عن الليبرالية، وقد تصاعد الجدل واشتد بشأنها في مختلف المنتديات السياسية والفكرية، وانفصل الأطراف المتجادلون إلى مواقف حدية في تقويم الأنموذج الاقتصادي والسياسي الليبرالي، وتحديد الموقف منه. وتعود النصوص التي أرجعت الفكرة الليبرالية وفلسفتها إلى واجهة النقاش السياسي المعاصر إلى لحظة بداية التسعينيات من القرن العشرين، وهي اللحظة التي تزامنت مع انهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً، والذي شكل سقوطه مناسبة لإعلان الأيديولوجية الليبرالية بوصفها الأنموذج الفكري والسياسي الأقدر على تنظيم المجتمعات، وإدارة مشكلاتها السياسية والاقتصادية.

وانطلاقاً من هذا التصور أصبح الحديث عن الليبرالية بوصفها نظاماً مجتمعياً من بين أنظمة أخرى منافسة، بل أصبحت تُقدم بوصفها النظام الواحد والوحيد! فالمفكر الأميركي (فوكوياما) مثلاً سعى، مرتكزاً على رؤية هيجيلية للتاريخ، حيث رأى أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان، وأفضل ما كان وما سيكون في نظره هو الأيديولوجية الليبرالية التي تؤشر على نهاية

[1]. بوعزة،الطيب. الليبرالية من دلالة المعجم إلى شرط الواقع. انظر: http://www.kwtanweer.com/articles/ 2005/9/4.

التاريخ[1]. بكلمات أخرى،إن صيرورة تطور البشرية (كما يراها فوكوياما) آخذة حتماً في نقل أنظمتها المجتمعية نحو الانقياد بالنظام الليبرالي. وقبل فوكوياما كان المفكر الإيطالي جيدو دو روغييرو قد بلور تقريباً الموقف ذاته من الليبرالية في بداية القرن العشرين في كتابه (تاريخ الليبرالية الأوروبية) والصادر عام 1925[2].

في مقابل هذا الاحتفاء والسمو اللذين حظيت بهما النظرية والفلسفة الليبرالية عند البعض، ثمة أيضاً توجه مناهض لها على أساس أنها مجرد قناع لإخفاء "تغول الرأسمال" وتفتيت أنساق القيم، وتدمير المقومات الأخلاقية للحياة. بل إنها حسب نقادها غير قادرة على تحقيق حتى شعاراتها الاقتصادية الأساسية، فالرفاه الذي يعد به المشروع الليبرالي يتحول واقعياً إلى مجرد وهم، وذلك بفعل تضاد المقاصد المثالية لليبرالية مع الواقع المحكوم بجشع الرأسمال، فلا يمكن في هذه الحالة الالتقاء بين القيم الليبرالية القائمة على الحرية والفردانية، وبين ممارسة أصحابها الذين ينزعون إلى انتهاج كل الوسائل التي من شأنها تحقيق مصالحهم، وإن صاحبها البؤس والفقر للآخرين[3].

ويذهب بعض الباحثين إلى تحديد ثلاثة اتجاهات متعلقة بالنظرية الليبرالية[4]، فالأول يرى في الاعتماد الاقتصادي المتبادل أداة تثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين. بينما الاتجاه الثاني، فهو منسوب للرئيس الأمريكي الأسبق "وودرو ويلسون"، الذي كان يعتبر انتشار الديمقراطية مفتاحاً للسلام العالمي، ويستند هذا الرأي إلى الدعوى القائلة: "إن الدول الديمقراطية أكثر ميلاً للسلام من الدول التسلطية". وهناك اتجاه ثالث، وهو الأحدث، يرى أن المؤسسات الدولية مثل وكالة الطاقة الذرية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، يمكن أن تساعد في التغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم.

وعلى الرغم من دعوات الليبراليين المتكررة في أن الدول الديمقراطية لم تشن حرباً بينها، وإنه لو حدثت فستكون مع الدول غير الديمقراطية،إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، فمثلاً

---

[1]. فوكاياما، فرانسيس. نهاية التاريخ وخاتم البشر، حسين احمد أمين "ترجمة"،(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،ط1، 1993) ص43.

[2]. حقي، سعد. مبادئ العلاقات الدولية،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،ط1،2000)، ص4.

[3]. النظام الليبرالي والطريق الرأسمالي : http://www.awu-dam.org/book/7/7/2004.

[4]. شحاتة، دينا. الليبرالية: نظرة نقدية. السياسة الدولية. العدد 132، نيسان 1998.ص48 .

عندما قال "ديفيد جوردان" في العام 1910: "إن فكرة نشوب حرب بين الدول الديمقراطية مستحيلة، لأن الأمم لا تستطيع تحمل نفقاتها"، جاءت الحرب العالمية الثانية عام 1914 لتثبت عدم صحة هذا القول[1]. وما يزيد من دحض فكرة جوردان وغيره بعض الدراسات التي قام بها كلاً من سنايدر وإدوارد مانسفيلد، والتي أكدت أن الدول قد تكون أكثر ميلاً للحرب عندما تمر بمرحلة الانتقال نحو الديمقراطية، ما يعني أن المساعي الحالية لتصدير الديمقراطية قد تجعل الأمور أسوأ مما هي عليه، في حين رأى كل من "ديفيد سبيرو" و"جوان غوا" أن الغياب الظاهري للحروب بين الدول الديمقراطية يعود إلى الطريقة التي تمت بوساطتها تعريف الديمقراطية والعدد القليل نسبياً للدول الديمقراطية (خصوصاً قبل 1945)[2].

ويضيفا: "إنه إذا كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تقدم لنا الدليل الحاسم بعدم لجوء الدول الديمقراطية إلى خيار الحرب ضد بعضها البعض، فإن غياب حالات تنازعية في هذه الفترة يعود إلى وجود مصلحة مشتركة في احتواء الاتحاد السوفييتي أكثر منه تقاسم المبادئ الديمقراطية. فضلاً عن ذلك فإن "كريستوفر لين" يعتبر أن تمسك الدول الديمقراطية بخيار السلام عندما كانت احتمالات الحرب واردة لا يعود بالضرورة إلى تقاسم القيم الديمقراطية[3].

وفي المجال العسكري، فقد سوغت النظرية الليبرالية التدخل العسكري الذي يهدف إلى دعم شعب ما لمساعدته في تقرير مصيره، وتخليصه من الحكم الأجنبي، أو عندما ترتكب أعمال الإبادة الجماعية بحقه، لذا فإن هذه النظرية تؤيد ما تسميه "التدخلات الإنسانية" في "الدول الدكتاتورية" التي تنتهك حقوق مواطنيها، وتتبع سلوكاً دولياً أنانياً، بهدف حماية مصالحها الوطنية، ولا تهتم بالتعاون الدولي الذي يكفل تنمية المصالح الوطنية والدولية[4].

وتستخدم الفلسفة الليبرالية- كنظرية اجتماعية وسياسية عصرية- لتبرير استخدام القوة باعتبارها الحق، سواء ضد الأفراد أو الدول، فها هو أحد أهم منظري الليبرالية "هومي ك. بابا" يكتب في سياق أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، مشدداً على التلازم بين

---

[1]. ناي الابن، جوزيف. المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ. ط1. (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة،1997). ص69 .

[2]. Gerald gaus,"liberalism at the end of the century ,journal of political ideologies, vol.5, no. 2000.p.181.

[3]. Gerald gaus.Ibid,pp.183 .

[4]. عبد الرحمن، محمد يعقوب. التدخل الانساني في العلاقات الدولية. (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004). ص50.

الليبرالية والامبريالية، قائلاً: "إن عودة الليبرالية الجديدة للظهور بعد الحرب الباردة،أصبح من الأهمية بمكان أن نتفهم تماماً عدم التحقق الداخلي لهذه الأيديولوجية الكوكبية، وأن نحدد تسلسلها الاستعماري الذي تستعر بداخلها دوما صورة الحرب"[1].

هذا الكلام يذكرنا بما توصل إليه الفيلسوف الليبرالي "جون ستيورات مل" في نظريته الشهيرة عن الحرية وذلك بقوله: "إن إحدى المعضلات الكبرى لليبرالية تتمثل في حقيقة أن دعاتها كانوا ديمقراطيين في بلدهم ـ يعنى بريطانيا. وطغاة في بلد آخر- يقصد هنا الهند[2]. هذا التوجه الليبرالي الذي يبيح لنفسه الإضرار بالآخر، حتى وإن وصل الأمر به لاحتلال أرض الغير واستعباد الأمم يدمغ هذه النظرية ودعاتها بأن مصلحة الفرد، وضمان أمنه محصورة فقط، لأشخاص أو مجموعات، تتماهى أهدافها ومبادئ الليبراليين.

ولكن في الصورة المقابلة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى بصحة (أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها) وتجاهر دوماً أنها داعية وحامية الديمقراطية الليبرالية تريد فرض ديمقراطيتها كنظام سياسي على جميع دول العالم، لا سيما على دول العالم الثالث بما فيها الأقطار العربية[3]. وليس في احتلالها للعراق وأفغانستان وتدخلها في شؤون سوريا وإيران ولبنان ومصر وغيرها الكثير من الدول تحت ذرائع القضاء على ما تسميه الإرهاب، ونشر السلام والأمن والاستقرار ليبرهن على هيمنة واشنطن الاقتصادية والسياسية على العالم بدواعي مفاهيم وضرورات هذه النظرية المتوحشة في ممارساتها.

وفي الوقت الذي يقدم فيه البعض الليبرالية بوصفها الفلسفة الصالحة، والقادرة على العمل كمبدأ منظم لتغيير إجتماعي، وسياسي، واقتصادي كوني، عقلاني، وبأنها ذات نتائج إيجابية وتحررية لكل من يرغب في المحاولة (كما يعتقد هربرت سبنسر، توماس هل جرين، برنارد بوزانكيت، وروبرت نوزيك، وغيرهم)، نجد آخرين يرون بأن هذه الفلسفة ما هي إلا سبب للازمة العميقة التي يعيشها العالم، وبأنها لا تعدو كونها مجموعة من المبادئ والأفكار المجردة، لا يمكن للمجتمع الذي تظهر فيه تقبلها بسهولة، كما أنها،في حالة القبول، تأخذ وقتاً طويلاً لتحقيق فوائد ومنافع قليلة، ما يؤدي في الغالب إلى فشل تجربة التحول الليبرالي

---

[1]. شحاتة، دينا. الليبرالية: نظرة نقدية. مصدر سابق. ص50.

[2]. عبد العظيم، أحمد فاروق. الليبرالية في عصر الإرهاب. الثقافة العالمية. العدد89،حزيران 1998. ص11.

[3]. فياض، عامر حسن. الديمقراطية الليبرالية الأمريكية والوطن العربي. المستقبل العربي. العدد 261، تشرين ثان 2000. ص148.

وظهور المذاهب السياسية الشمولية ونظم الحكم الدكتاتورية. هذا الرأي يعتنقه أمثال (ليونارد هوبهاوس، ريتشارد سون، وغيرهم)[1].

فالليبرالية ظلت في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين متسمة بنفس التناقضات والتوترات التي صبغتها مع نهاية القرن التاسع عشر، فالخلاف بين أنصار النزعة الفردية ودعاة الجماعية والعقلانيين والمعادين للعقلانية ما زال كما هو دون أن يستطيع رواد الليبرالية حل التناقضات الموجودة بين الصياغات المتنافسة. وهذا الانشقاق ناجم أساساً عن النتائج التي تورط فيها الليبراليون في تأييدهم للإمبريالية، بل وحثهم عليها- كما فعل كارل بوبر مثلاً- بوصفها أداة من أدوات التغيير الاجتماعي الليبرالي[2].

وفي خضم هذه الآراء المتباينة، بل والمتناقضة أحياناً، وصل الأمر لدى بعض الباحثين في الوقت الراهن إلى طرح تساؤلات حول مصير الليبرالية، ونوع المستقبل الذي ينتظرها،حيث هناك كتابات عديدة مليئة بالتشاؤم إزاء هذا المستقبل، مستندة إلى أساس أن الليبرالية لم يعد لديها مشروع فكري واضح يتلاءم مع الأوضاع الحالية، وإنما تحولت إلى مجموعة من السلوكات البرجماتية، فضلاً عن أن مبادئها الرفيعة التي كانت تنادي بتطبيقها أصابها الترهل، وانحرفت عن مسارها الأول[3].

هذا الرأي يلازم الصواب، لأنه ما أن سادت الحركات الليبرالية المعاصرة إلا وقد ساد العالم الدعوة إلى ضرورة القضاء على كل ما تبقى من المجتمع التقليدي من أفكار ومواقف ومبادئ، والعمل على إقامة شكل جديد للترابط البشري يكفي لإشباع الرغبات الفردية الخاصة، مع إسقاطه للدين من الحياة العامة، فضلاً عن إقامة نظام عالمي معاصر يستند إلى مبادئ السوق الحر العابر للقارات الذي يحقق أرباحاً طائلة لبعض الدول والشركات والأشخاص، في مقابل مئات ملايين البشر الذين يتضورن جوعاً ومرضاً وصراعات في مناطق كثيرة من هذا العالم.

وفيما يتعلق بنظرة أصحاب النظرية الليبرالية حول نظام أحادي القطبية فإنهم متفائلون بذلك، فـ(كانت) مثلاً انطلق في تحليله بخصوص هذا الأمر من النظرية الليبرالية، حيث يرى أنه مع بداية القرن التاسع عشر ابتدأ النمو البطيء لما أطلق عليه كانت

---

[1]. عبد العظيم، أحمد فاروق. مصدر سابق. ص22.

[2] Gerald gaus,"liberalism at the end of the century ,journal of political ideologies, vol.5, no.2 2000.p.181.

[3]. أبو زيد،أحمد. شكوك حول مستقبل الليبرالية. مجلة العربي. الكويت: العدد 561. آب 2005. ص32.

"الفيدرالية الهادئة"، وبتأسيس هذا الاتحاد قام بين المجتمعات الليبرالية سلام نابع من القيود السلمية التي تفرضها الدول الليبرالية[1]. أما (سينجر وويلدافيسكي) فإنهم يقسمون العالم إلى منطقتين؛ "منطقة سلام" مكونة من الدول الديمقراطية المتطورة كالولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان،أما الدول الباقية فإنها تدخل ضمن التصنيف الثاني. ويرى هؤلاء أن الدول الديمقراطية في تزايد، وبالتالي من المتوقع أن تدخل الدول الأخرى في منطقة السلام[2].

وعلى الرغم من أن بعض الليبراليين احتفوا بالفكرة التي تعتبر أن الفاعلين عبر القوميين- خصوصاً الشركات المتعددة الجنسيات- استحوذوا تدريجياً على سلطات الدول، فإن الليبرالية بصفة عامة ترى في الدول فاعلين مركزيين في الشؤون الدولية، مع التنويه هنا إلى أن الاتجاه الاقتصادي للنظرية الليبرالية لا يزال يحظى بنفوذ كبير، خصوصاً مع ما طرحه بعض الباحثين من أن عولمة الأسواق العالمية، وظهور الشبكات عبر الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، والانتشار السريع لتكنولوجيا الاتصالات الكونية، كلها ساهمت في تقويض صلاحيات الدول وحولت الاهتمام من مسائل الأمن العسكري إلى قضايا الاقتصاد والرفاه الاجتماعي[3].

كما وأن المفكرين الليبراليين لم يتوقفوا في تفاؤلهم عند حد تقسيم العالم إلى منطقتين فحسب، ولكنهم يذهبون إلى حد القول: "إننا وصلنا نهاية التاريخ"، حيث يرى فوكوياما أن النهاية هذه نابعة من انتصار الليبرالية على تحديين رئيسين، هما[4]: الفاشية بمختلف أشكالها، والشيوعية. وقد استطاعت الديمقراطية الليبرالية- في رأيه- أن تضمن النصر لنفسها عليهما، فكانت الحرب العالمية الثانية في جوهرها انتصاراً على الفاشية،أما نهاية الحرب الباردة فقد أُعلنت بصورة قاطعة، انتصار الديمقراطية الليبرالية على الشيوعية.

من خلال هذا التصور الذي وضعه فوكوياما، فإن نظريته الخاصة بنهاية التاريخ تعتبر بمثابة إطار نظري للتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية نحو فرض الديمقراطية الليبرالية في جميع أرجاء العالم بما فيه دول العالم الثالث.

---

[1]. عويد، عدنان. الليبرالية المعاصرة: رؤية نقدية "النهج. دمشق: العدد58 . أيار 2000. ص131.

[2]. لاسكي،هارولد.تأملات في ثورات العصر.عبد الكريم أحمد "ترجمة".(القاهرة:دار القلم ،1987).ص145.

[3]. الحمش،منير. الاقتصاد السياسي للعولمة والحرب .انظر2003/9/20/www.albadil.ne

[4]. فوكوياما، فرنسيس. نهاية التاريخ وخاتم البشر،مصدر سابق.ص45.

والمفارقة في مضمون هذه السياسة الأمريكية أن واشنطن كانت منذ بداية العقد الخامس من القرن الماضي ولغاية انتهاء الحرب الباردة لا تعير اهتماماً للديمقراطية في سياستها الخارجية، بل على العكس كما يقول تشومسكي[1]، كانت تسمح بقيام نظم عسكرية وشمولية في أمريكا اللاتينية وقارتي آسيا وأفريقيا، وتقدم لها معونات اقتصادية ومالية، فضلاً عن اتخاذها إجراءات لحماية (الديمقراطية) عندما يتعرض مفهومها الذي يتماثل مع المؤسسة الرسمية للتهديد من قبل الشيوعية.

ولا بد في هذا الإطار التطرق إلى تأثير مفاهيم وتجليات الليبرالية الجديدة في الهند، سيما البعد الاقتصادي منها، حيث يوجد جدل واسع، يصل إلى حد التناقض، ففريق يرى أن ما هو حاصل في الهند اليوم على صعيد "اللبرلة الاقتصادية" هو بمثابة الفرصة التاريخية التي لا يمكن للهند أن تعوضها، بسبب ما ستحقق بفضلها التقدم والريادة في إقليمها الجنوب أسيوي، وكذلك على المستوى الكوني[2].

كما ويذهب هذا الفريق بالقول: "إن الليبرالية حققت آمالاً، تجسدت في قدرة الاقتصاد الهندي على النمو، ليختزل فقر العديد من ملايين مواطني هذا البلد، مدللين على ذلك، عبر قيام الحكومات الهندية المتعاقبة على مدى العشر سنوات الماضية بإظهار قدر كبير من المرونة في تفكيك جملة القوانين الاقتصادية المعرقلة للنمو، ما أفضى إلى حدوث طفرة على صعيد النمو الاقتصادي، نجم عنها نمو بلغ 5%، مع إنخفاض معدل التضخم إلى 2,8% في تشرين ثان/ نوفمبر 1999م، في الوقت الذي يتحدث فيه البعض عن قدرة الهند على تحقيق نمو يزيد عن 8%، وهو أمر لم يحدث منذ سنة 1990 [3].

ويأتي أصحاب هذا الرأي بتجليات[4]، أفرزتها الليبرالية- يصفونها بأنها واضحة ومنتشرة في الهند- كالشركات متعددة الجنسيات من جهة، والثقافة الشعبية من نمط الـ (إم. تي. في) من جهة ثانية، واللتين تركزان على مخاطبة الطبقات الوسطى المدينية في الهند،الناطقة باللغة الإنجليزية. وفي مقابل هذا الرأي، نجد موقفاً متناقضاً لذلك، يتمثل بداية، في النفي بوجود

---

[1]. تشومسكي، نعوم. حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية. عمر الأيوبي "ترجمة" (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1984). ص18.

[2]. سرينغاس، تولاسي. سيرة العولمة الثقافية الهندية.انظر: التنوع الثقافي في العالم المعاصر. صامويل هنتغتون. فاضل جتكر "ترجمة" (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004). ص145.

[3]. بيركوفيتش، جورج. هل الهند قوة كبرى؟،فرج الترموني"ترجمة"،الثقافة العالمية، العدد 127،2001.

[4]. المصدر نفسه.

أثر أو تأثير ملموس لأفكار أو تجليات الليبرالية الجديدة في الهند، سيما الاقتصادية، حيث يوضح أصحاب هذا الموقف بأن التطور الاقتصادي الذي شهدته، ولا تزال، الهند منذ أكثر من عقد مضى سببه اعتمادها على ما يسمى "باقتصاد السوق الاشتراكي"[1].

ويبرهنون على قولهم هذا من خلال انتخابات العام 2004 التي جاءت بحزب المؤتمر إلى السلطة، مدعوماً من الماركسيين الذين يحكمون ثلاث مقاطعات تعدادها مائتين وخمسين مليون شخص. هؤلاء الماركسيون ينتمون إلى أحزاب يسارية ما زالت تتبنى الفكر الماركسي في اقتصادها، وتقيم نظاماً اجتماعياً بنمط جديد، مستفيداً من التجارب العالمية، لكنه رافض لمقولات العولمة، ووصفات صندوق النقد، والبنك الدولي، و سياسات الشركات المتعددة الجنسية التي تسعى إلى فرض هيمنتها على كثير من دول العالم[2].

وفي إطار هذين الموقفين المتضادين، أصبحت الحكومات الهندية، خصوصاً بعد تعمق العولمة في كثير من دول العالم وتسويقها لمنظومة السوق الحر والانفتاح الاقتصادي وغيرها من مفاهيم الليبرالية الجديدة، تتواءم ومنطلقات هذه المنظومة، سعياً لتحقيق مصالحها، سيما وأنها أدركت بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، وتراجع نزعة الأيديولوجيا بين القوى العظمى، أن المصالح المتبادلة أصبحت تمثل المعيار الرئيس في سياساتها الخارجية، ومن ضمنها ما يتعلق بالصراع العربي الفلسطيني- الإسرائيلي. علاوة على ذلك، فإن الهند استطاعت الاستفادة، وبدرجة كبيرة، من ظاهرة العولمة خصوصاً في المجال الاقتصادي، وذلك لما تتوافر لديها من موارد بشرية مؤهلة، وقدرات اقتصادية كبيرة، أتاحت لها زيادة نموها الاقتصادي من نسبة 3.4% خلال العقد الثامن من القرن المنصرم إلى نسبة 8% خلال العقد الماضي[3].

وإجمالاً لكل ما سبق، فإن الليبرالية الجديدة تتعرض الآن لامتحان عسير، واختبار تاريخي، فكما أشاعت هذه النظرية مفاهيم أيديولوجيا السوق الحرة، والانفتاح الاقتصادي والتجاري وغيرها، تواجه الآن ما يمكن أن يطلق عليه "أيديولوجيا مواجهة العولمة"، حيث يوجد في هذا العالم حشد كبير من المتضررين بنتائج العولمة وممارسات دعاة الليبرالية، يعبرون عن رفضهم لذلك بأشكال وطرق مختلفة.

---

[1]. الحمش، منير. الاقتصاد السياسي للعولمة، انظر: www.albadil.netShowDetails /2003/3/29.

[2]. خبراء: الهند والعولمة.انظر:www.alhindelyom.com/ 2006/6/7.

[3]. سرينغاس، تولاسي. مصدر سابق. ص147.

دراسات سابقة

بعد الاطلاع على الكثير مما نُشر حول السياسة الخارجية الهندية، لا سيما فيما يختص بالعلاقة مع العالم العربي، تبين وجود نقص ملحوظ بشأن موقف الهند من القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي- الإسرائيلي. فعلى الرغم من عدم العثور على أية مؤلفات أو دراسات تتطرق وتعالج موضوع الدراسة، إلا أن هنالك بعضاً منها قد اقترب إلى الدراسة قيد البحث، نذكر بداية المؤلفات، وأهمها:

كتاب بعنوان" **العلاقات الإستراتيجية بين الهند وإسرائيل**" لزكريا حسين، ومما جاء فيه: "أن تنامي العلاقات بين الهند وإسرائيل يأتي نتيجة للمتغيرات الدولية والإقليمية، وتوافق الإرادة السياسية والمصالح المشتركة بين البلدين، إلى جانب ضعف التواجد العربي في الساحة الهندية على كافة المستويات[1]. كما وهنالك مؤلف تحت عنوان" **العلاقات العربية الهندية** " قام بتحريره هدى ميتكيس وصدقي عابدين، بحيث أُفرد فيه عدة عناوين تتحدث عن هذه العلاقة الثنائية،أبرزها، دراسة للباحث عبد الرحمن عبد العال، بين فيها "أن الهند انتقلت من عزلتها الذاتية، ومن موقف رد الفعل الذي تميزت فيه طيلة الفترة السابقة منذ الاستقلال وحتى أوائل التسعينيات من القرن الماضي إلى موقف المبادرة، في الوقت الذي أضحى فيه العالم العربي يتسم بموقف رد الفعل[2].

إضافة إلى ذلك، نجد كتاباً بعنوان "**التسلل الإسرائيلي في آسيا (الهند وإسرائيل)**، بحيث يبين فيه مؤلفه أسعد عبد الرحمن: "أن تقريراً رسمياً هندياً قد صدر في العام 1966م، تقرر فيه موقف الهند من الصراع العربي الإسرائيلي، والمتمثل بأن الهند تقف ضد عملية إخراج العرب الفلسطينيين من ديارهم، وأن إسرائيل امتدت إلى ما وراء الحدود المقررة في الأمم المتحدة، كما وأن الأساس التي تقوم عليه إسرائيل هو أساس طائفي (دولة يهودية)، وأن عملية تقسيم فلسطين كانت عملية استعمارية، تمت بضغط الدول الاستعمارية الكبرى[3].

وفيما يتعلق بالكتب المنشورة باللغة الإنجليزية فإنها قليلة، وتتطرق إلى مواضيع محددة، أو غير تفصيلية بالنسبة لموضوع الرسالة، فمثلاً كتاب (Foreign Policythe، 1947-1972

---

[1]. حسين، زكريا. العلاقات الإستراتيجية بين الهند وإسرائيل (1950-2003). مصدر سابق. ص4.

[2]. عبد العال، عبد الرحمن. الهند. انظر:العلاقات العربية- الآسيوية. مصدر سبق ذكره. ص210.

[3]. عبد الرحمن،أسعد. التسلل الإسرائيلي في آسيا. (بيروت: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية،1967). ص75.

(Appadorai، Angadipuia لمؤلفه Foreign Policythe Domestic Roots of India)، يستعرض تاريخ وواقع سياسة الهند الخارجية في فترة زمنية معينة من دون إعطاء المنطقة العربية الأهمية المطلوبة، كما أن هناك كتاباً آخر بعنوان The Formative Foreign Policy) (Phase in India Indonesia Peterson، لمؤلفه Cliff Ford ErroL. هذا الكتاب وغيره يتطرق بشكل محدود إلى سياسة الهند تجاه العالم العربي، مستخدماً الأسلوب الأيديولوجي في طرح القضايا المتعلقة بصراعاته.

وبخصوص الدراسات، فأبرزها: الدراسة التي قام بها محمد السيد سليم وعنوانها (**العرب والتطورات الإستراتيجية في جنوبي آسيا**)،حيث أشار فيها إلى أن هنالك إدراكاً عربياً عاماً، بأن الهند منذ وصول حكومة فاجباي إلى السلطة في العام 1998، قد بدأت تغير في سياستها حيال الصراع العربي- الإسرائيلي، وتدخل في تحالف إستراتيجي مع إسرائيل من دون قطع خيوط علاقاتها مع الدول العربية[1]. وفي دراسة أعدها حسام سويلم تحت عنوان (**العلاقات الإستراتيجية بين الهند وإسرائيل**)، أكد فيها على أن الهند أصبحت بعد انتهاء الحرب الباردة تشكل عمقاً إستراتيجياً لإسرائيل، وأنها غدت خطراً على المنطقة العربية خصوصاً دول الخليج [2].

وجاء في دراسة أخرى بعنوان (**مستقبل التحالف الهندي الإسرائيلي**) أعدها مدحت أيوب: "أن إسرائيل سعت من وراء تطوير علاقاتها مع الهند إلى الاستفادة من ميزة السوق الهندية الواسعة، خصوصاً في المجالين العسكري والتكنولوجي، وإلى تحويل الهند من صديق إستراتيجي للعرب أثناء فترة الحرب الباردة إلى صديق إستراتيجي لها بعد انتهائها، إلى جانب تعزيز دورها في منطقة جنوب آسيا بهدف تقويض أي احتمال لتطوير القدرات النووية الباكستانية كعنصر تهديد للدولة العبرية[3].

وهناك دراسة بعنوان (**العلاقات العربية ـ الهندية: من التقارب إلى الحياد**)، يرى فيها كاتبها محمد نعمان جلال: "أن العقد التاسع من القرن الماضي شهد تحولاً هاماً في المواقف الهندية من القضايا العربية، وبخاصة قضية فلسطين، وذلك عبر تطوير الهند علاقاتها مع

---

[1]. عبد الحي، وليد (تحرير). آفاق التحولات الدولية المعاصرة. (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،2002). ص71.

[2]. سويلم، حسام. العلاقات الإستراتيجية بين الهند وإسرائيل. السياسة الدولية. (القاهرة: مؤسسة الأهرام. العدد142، 2000). ص241.

[3]. أيوب، مدحت. مستقبل التحالف الهندي الإسرائيلي. انظر: \http://www.aljazeera.net\in-depth\india، بتاريخ 2002/10/8.

إسرائيل إلى مرتبة التحالف الإستراتيجي والذي تنفيه (الهند)، ولكنه حقيقة ملموسة يدركها كل من يتابع التطورات الهندية في الشرق الأوسط (كما يذكر الكاتب)[1].

وفيما يتعلق بالدراسات التي نشرت باللغة الإنجليزية حول موضوع الرسالة، فهي عديدة، فمنها دراسة بعنوان (India and Arab) كتبها د. مصطفى الفقي، ونشرت في مجلة (Foreign Policy) بتاريخ 2004/8/6، جاء فيها: "إن إسرائيل، استغلت التغيرات الدولية التي طرأت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وأحداث الحادي عشر من أيلول2001، لكي تؤسس علاقة متينة مع الهند، وتدخل من خلالها إلى منطقة جنوب آسيا. وطالب (الكاتب) العرب بضرورة الإسراع في إعادة "ترميم" علاقاتهم مع الهند، لأنها ستشكل في المدى القصير قطباً أساسياً في إقليمها الجنوب أسيوي من جهة، وقوة مؤثرة في المشهد الدولي من جهة أخرى.

وهنالك أيضاً دراسة بعنوان "(India and the Palestine Question) كتبها (Ramie Giant) في مجلة (Middle Eastern Studies) بتاريخ 2003/6/12، حيث جاء فيها: "إن أسباب تقوية العلاقة بين الهند وإسرائيل تعود إلى ضعف العرب، وعدم اهتمامهم بالعلاقة مع دول العالم من جهة، وما جرى من تبدلات عالمية تتمسك بخيوطها الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل من جهة ثانية.

والملاحظ على هذه الدراسات، أن الموقف الأيديولوجي المسبق، يُسيطر عليها، ويفقدها شيئاً من علميتها وموضوعيتها، عدا أنها تتناول جانباً واحداً أو ضيقاً من مواضيع الدراسة، مع إغفال أو عدم التطرق إلى جوانب عديدة ومهمة، إضافة إلى أنها لا تغطي الفترة الزمنية المحددة للدراسة، مع الملاحظة في عدم التقليل من أهمية وقيمة هذه الدراسات وكفاءة القائمين على إعدادها، أملين أن نسهم في ملء النقص في هذا المجال، ورفد المكتبة الفلسطينية والعربية بمرجع أكاديمي، يعتقد بأن توفيره أصبح أمراً ملحاً ومجدياً.

وعلى ضوء الإشكالات والفرضيات التي تم استعراضها؛ ستتحدد هيكلية الدراسة. فإضافة إلى هذه المقدمة، ستتوزع الرسالة على عدة فصول. **الفصل الأول**: سيأتي تحت عنوان "الإطار النظري للسياسة الخارجية" ويتضمن نماذج من تعاريف شائعة لهذه السياسة،إلى جانب معالجته للعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية وصنعها وعملية اتخاذ

---

[1]. نعمان جلال، محمد. العلاقات العربية الهندية من التقارب إلى الحياد،انظر:\\http://www.aljazeera.net 2002/10/8.

القرار فيها، وأهدافها ووسائل تنفيذها. **والفصل الثاني**، سيكون عنوانه الرئيس: "سياسة الهند الخارجية" ويتفرع عنه عناوين، كتعريف الهند من حيث موقعها الجغرافي والسكان والتاريخ ونظامها السياسي، وكذلك العوامل المؤثرة في تشكيل السياسة الخارجية للهند، فضلاً عن الأهداف القومية لسياسة الهند الخارجية. أما **الفصل الثالث** فعنوانه "الهند والعلاقات الخارجية"، حيث سيتم التطرق عبره إلى علاقة الهند مع دول المحيط الإقليمي ودول العالم الثالث والوطن العربي، وكذلك العلاقة مع القوى العظمى. **والفصل الرابع**، فسيتناول "فلسطين في سياسة الهند الخارجية"من خلال العوامل الداخلية المؤثرة في سياسة الهند الخارجية تجاه فلسطين، وأيضاً سياستها إزاء القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة ومنظمة عدم الانحياز، وصولاً إلى استعراض أشكال المساعدات الهندية للفلسطينيين. **والفصل الخامس**، والأخير من الدراسة، فقد تم تخصيصه للحديث عن "الهند ومشاريع التسوية للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي"، منطلقاً من رؤية الهند للدولة الفلسطينية وقضاياها، مروراً بأثر عملية التسوية (مؤتمر مدريد، وإعلان المبادئ "أوسلو") على العلاقات الهندية الإسرائيلية، ومختتماً بالثابت والمتغير في سياسة الهند الخارجية تجاه فلسطين. وكما هو معروف، فإن الدراسة ستعالج في نهايتها النتائج والتوصيات التي تمخضت عنها، إلى جانب ما ستحتويه من خاتمة وقائمة للمراجع والملاحق.